

Distr.: General
25 April 2019
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون
البند ٧٤ من جدول الأعمال
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم معلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة أوزبكستان لضمان حقوق
العمل للمواطنين وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البند ٧٤ من جدول الأعمال.

(توقيع) بختيار إبراهيموف
السفير
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوزبكستان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

معلومات عن التدابير المتخذة لحماية حقوق العمل المكفولة للمواطنين وفقا للتشريعات الوطنية ومعايير العمل الدولية

في السنوات التي انقضت منذ أن نالت أوزبكستان استقلالها، أنشأ البلد أساسا قانونيا متينا لتوفير الحماية في الممارسة العملية للحق المعترف به عالميا لجميع الأشخاص في العمل، والاختيار الحر للمهنة وظروف العمل المنصفة. وقد صدقت أوزبكستان، بصفتها عضوا في منظمة العمل الدولية، على ١٥ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية، بما في ذلك الاتفاقيات الرامية إلى مكافحة عمالة الأطفال والعمل القسري، وهي تُنفذ أحكام تلك الاتفاقيات بصورة منهجية في التشريعات الوطنية.

وقد تكلّلت التدابير المتخذة بالنجاح. وعلى وجه التحديد، أُهّيت عمالة الأطفال تماما في أوزبكستان.

ومن أجل تعزيز فعالية الجهود الرامية إلى مكافحة استخدام العمل القسري، يولي اهتمام خاص الآن لكفالة أن تكون التدابير المتصلة بعلاقات العمل شاملة ومنهجية وأن تستغل إمكانات إقامة الشراكات الاجتماعية بين الهيئات الحكومية والمنظمات العامة استغلالا فعالا.

وبمبادرة من الرئيس مرزبوييف، أصدرت الحكومة مرسوما في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن التدابير الإضافية الرامية إلى إنهاء العمل القسري في أوزبكستان.

ويدعو المرسوم رؤساء الوكالات الحكومية ووكالات الإدارة الاقتصادية على جميع الصعد لمكافحة جميع أشكال تشغيل الأفراد والعمال في العمل القسري واتخاذ تدابير تأديبية صارمة بحق المسؤولين الذين يسمحون بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحدوث العمل القسري.

وبهدف مواصلة تعزيز قدرات السلطات المسؤولة عن العمل على ضمان ظروف عمل مأمونة، وحماية حقوق العمل الفردية، ومكافحة العمل القسري وإنهائه تماما، وتقديم المساعدة الاستشارية والمنهجية للعمال وأصحاب العمل فيما يتعلق بعلاقات العمل، أصدر مرسوم رئاسي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٨ بشأن التدابير الرامية إلى تحسين هيكل السلطات المسؤولة عن العمل وتعزيز نظام حماية حقوق العمل والسلامة المهنية.

وعلى وجه الخصوص، أقر المرسوم خريطة طريق لتعزيز العمل الآمن والمأمون تتضمن صياغة القوانين اللازمة للتصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، وقع رئيس أوزبكستان القانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المشاورات الثلاثية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية (رقم ١٤٤) (جنيف، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٧٦).

وقدم مشروع القانون المتعلق بالتصديق على بروتوكول منظمة العمل الدولية لاتفاقية العمل الجبري لعام ١٩٣٠ (رقم ٢٩) (جنيف، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤) إلى مجلس الوزراء. وتجري حاليا مناقشات لمواءمة مشروع القانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تفتيش العمل في الصناعة والتجارة (رقم ٨١) (جنيف، ١١ تموز/يوليه ١٩٤٧) ومشروع القانون المتعلق بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن تفتيش العمل في الزراعة (رقم ١٢٩) (جنيف، ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٦٩).

وينظر المجلس التشريعي التابع للمجلس الأعلى حاليا في مشروع القانون المتعلق بتعديل وإكمال القانون الجنائي وقانون المسؤولية الإدارية لجمهورية أوزبكستان، الذي سيؤدي إلى زيادة العقوبات على انتهاكات قانون العمل، بما في ذلك فيما يتعلق باستخدام ترتيبات العمالة غير النظامية من جانب أصحاب العمل.

واستحدثت استراتيجيات للتعاون الفعال من أجل حماية حقوق العمل المكفولة وتحديد جميع أشكال العمل القسري وإنهاءها في الوقت المناسب. وعلى وجه الخصوص، أنشئت آلية لتلقي التعليقات من الجمهور.

وبغية الحيلولة دون استخدام العمل القسري، ومعالجة الأخطاء المنهجية في عمل السلطات الحكومية في الميدان والإنهاء التام لاستخدام العمل القسري، تستخدم وزارة العمالة وعلاقات العمل خطا للمساعدة الهاتفية أنشئ خصيصا لهذا الغرض وقناة التلغرام (@mehnatuquq_bot) لجمع الإحصاءات المتعلقة بالعمل القسري، بما في ذلك عدد التقارير وعدد المطالبات والشكاوى المسوّاة، مصنفة بحسب المدينة والمنطقة.

وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، كان خط المساعدة الهاتفية قد تلقى ٢١٤٥ تقريراً من الجمهور، خضع ٢١٢٤ تقريراً منها لاستعراض أجره مفتشو العمل التابعين للحكومة في الموقع.

وكانت جهود الإصلاح هذه التي ترمي إلى إنهاء العمل القسري والتي تظلم بها أوزبكستان على الصعيد الوطني محل ثناء من جانب ممثلي منظمة العمل الدولية، ووزارة العمل بالولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة هيومن رايتس ووتش غير الحكومية الدولية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويقيم مفتشو الدولة مناسبات في جميع أنحاء البلد لتوعية الجمهور بحقوق العمال. وفي هذا الصدد، أقيم حوالي ٣٠٠٠ حلقة دراسية ومناسبة ودعوة عامة متنوعة من أجل تعزيز معرفة الجمهور بالقانون، ولا سيما في صفوف العاملين الاجتماعيين، ومديري المزارع والمنظمات والمؤسسات. وحضر هذه المناسبات أكثر من ٣٠٠٠٠ من أفراد الجمهور والمقاولين من مختلف قطاعات الاقتصاد.

وُثِّت أكثر من ٣٠٠ من البرامج التلفزيونية والإذاعية على قنوات البث التلفزيونية والإذاعية الوطنية والمحلية، ونشرت مقالات في الصحف والمجلات وعلى الإنترنت.

وأنشئت بقرار مؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أصدره مجلس الشيوخ التابع للمجلس الأعلى لجمهورية أوزبكستان لجنة برلمانية لحماية حقوق العمل المكفولة من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية والعامّة على تنفيذ القوانين الوطنية والاتفاقات الدولية التي تحمي حقوق العمل المكفولة، بما في ذلك منع ومكافحة الحالات التي يمكن تؤدي إلى عمالة الأطفال أو العمل القسري بأي شكل من الأشكال.

واضطلعت اللجنة البرلمانية واللجان الإقليمية التي أنشأتها بعدد من الأنشطة في العام الماضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت سلسلة من الحلقات الدراسية في كل مقاطعة في البلد لزيادة الوعي باتفاقيات منظمة العمل الدولية وبالغرض من معايير العمل الدولية وقيمتها. وشارك مديرو وعمال أكثر من ٦٠٠٠ مزرعة ومنظمة ومؤسسة في هذه المناسبات.

ودرست اللجنة البرلمانية مسألة تنفيذ اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية، ولا سيما الاتفاقية رقم ١٨٧ والتوصية رقم ١٩٧.

واستنادا إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة، أقيمت مناسبة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن موضوع السلامة المهنية على الصعيد الوطني والدولي، واعتمدت توصيات ذات صلة.

واستعرضت اللجنة البرلمانية واللجنة المعنية بالعلوم والتعليم والصحة التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العمل والمسائل الاجتماعية التابعة للمجلس التشريعي تنفيذ اتفاقية العمل الجبري (رقم ٢٩) وكذلك اتفاقية إلغاء العمل الجبري (رقم ١٠٥).

وعقدت اللجنة البرلمانية واللجان المشار إليها أعلاه التابعة لدوائر المجلس الأعلى اجتماعا مشتركا لمتابعة الاستنتاجات التي توصلت إليها واتخذت قرارا بشأن الموضوع.

وفي العام الماضي، طُبعت ٨٠٠٠ نسخة من ١٤ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية صدقت عليها أوزبكستان، ووزعت على جميع أماكن العمل لأغراض الرجوع إليها.